الخدمات والتسهيلات التجارية في الموانئ الأندلسية في عصري الإمارة والخلافة

أطروحة دكتوراه في التاريخ الإسلامي

إعداد: خليل خلف حسين الجبوري
إشراف: أ. د. ناطق صالح مطلوب
كلية الآداب – قسم التاريخ
جامعة الموصل – العراق ٢٠١٢

عرض
د. خليل خلف الجبوري
مدرس تاريخ المغرب والأندلس
كلية الآداب – جامعة تكريت
محافظة صلاح الدين – جمهورية العراق

مقدمة

ظهرت العديد من الدراسات التاريخية المتخصصة بتاريخ بلاد الأندلس سواء في الجانب السياسي أم الحضاري، فعالجت تلك الدراسات التاريخية أغلب تاريخ بلاد الأندلس، ولم يبق للدارسين إلا النزر اليسير والذي لا يمكن الوقوف عليه إلا من خلال الغور في أعماق تلك الدراسات للخروج بأفكار لم تتوسع فيها تلك الدراسات، لتكون انطلاقة وإضافة جديدة نحو فهم أعمق للواقع الأندلسي وربما تنطلق من بعض تلك الأفكار لدراسات أكثر دقة. فكانت هذه الدراسة موقوفة على الخدمات والتسهيلات التي قدمت في الموانئ الأندلسية والتي كان لها الدور الكبير في استيعاب الحركة التجارية آنذاك. فمعروف أن الموانئ تعد من الأماكن التي أدت دورًا أساسيًا في الحركة التجارية والمعاشية للبلدان لاسيما تلك المطلة على البحار والمحيطات بعد أن علمنا أنَّ (٨٠%) من التجارة الأندلسية كانت مع بلاد حوض البحر (الشامي) الأبيض المتوسط آنذاك،[1] ولأن الحركة التجارية كانت تجري عبر الموانئ؛ فإن ذلك ما كان لينجح ويثمر بالصورة المشرقة، لولا توفر مجموعة خدمات وتسهيلات تضافرت لخدمة هذا الجانب الحيوي من جوانب الاقتصاد.

ولهذا السبب كان اختيارنا لموضوع "**الخدمات والتسهيلات التجارية في الموانئ الأندلسية في عصري الامارة والخلافة**" لمعرفة ماهية ونوع تلك الخدمات والتسهيلات التجارية. وتحديد مدة الدراسة بعصري الإمارة والخلافة له مدلولات زمانية ومكانية، فالعصر الأول شهد بزوغ الدولة المستقلة في بلاد الأندلس، والعصر الثاني كان مكملاً لذلك النظام السياسي من خلال تشكيل نظام سياسي جديد (عصر الخلافة) عمل على ظهور الاستقرار السياسي، فضلاً عن استقطاب كل المعارف والعلوم، فأصبحت البلاد ملاذًا لكافة فئات المجتمع ومن كل البلدان، فلا غرابة بعد ذلك من ظهور النشاط الكبير في تلك الحقبة التاريخية دون غيرها من الحقب الأخرى.

فصول الدراسة

وتطلبت الضرورة الموضوعية تقسيم الدراسة إلى خمسة فصول مسبوقة بتمهيد تطرق إلى التعريف بالميناء، ثم التعرف على الموانئ التي كانت تتعامل مع بلاد الأندلس، لاسيما موانئ بلاد المغرب العربي، ومعرفتها كانت ضرورية للبحث حتى نطلع على الجهة المقابلة لموانئ بلاد الأندلس وكيفيتها. فاطلعنا على أهم موانئ بلاد المغرب العربي والتي قسمناها إلى موانئ مطلة على المحيط الأطلسي، وموانئ مطلة على البحر الأبيض المتوسط، والتي كان لوجودها بلا شك أثر إيجابي على النشاط الاقتصادي في بلاد الأندلس، وحاولنا إبراز نوع الخدمات التي وجدت في تلك الموانئ.

أما **الفصل الأول** فقد تناول الطبيعة الجغرافية لتلك البلاد من مناخ مميز بتنوعه وذلك جاء بسبب الموقع الجغرافي الذي جعل بلاد الأندلس تحت تأثير عدة مناخات منها مناخ البحر الأبيض المتوسط والذي حاولنا أن نوضح تأثير المناخ على بلاد الأندلس بشكل عام من حيث تأثيره على الزراعة وتأثيره على التجارة ، ثم تناولنا التضاريس الأرضية وطبيعة تلك التضاريس وتنوعها من جبال كبيرة كانت سمة لتلك البلاد كجبال البرتات الواقعة في الشمال، وجبال الشارات وجبل تاج العروس وغيرها. كما كان للأودية حصة من تلك الدراسة بسبب كثرتها في تلك البلاد والتي أثر وجودها على وجود الأنهار الكبيرة في بلاد الأندلس فضلاً عن كونها أماكنَ طبيعية لخزن المياه لمدة طويلة، وشبكة مجانية للنقل خدمت التجارة بإيصالها إلى الموانئ. وتطرقنا إلى السهول في بلاد الأندلس وأهميتها، فضلاً عن وضع خارطة تبين مناطق السهول، ووضحت أن سهول بلاد الأندلس أكثر ما توزعت قرب السواحل وهذا ما أدى إلى ظهور الموانئ التي اشتهرت بها البلاد. وأما الأنهار فكانت شرايين الحياة في هذه البلاد، ومن الأنهار ما يصب في المحيط الأطلسي، ومنها ما يصب في البحر الأبيض المتوسط، فكان بعضها صالحًا لنقل البضائع من مكان إلى آخر.

(1) Goitein. S. D, A Mediterranean Society An Abridgment in one Volume, Revised and Edited by : Jacob Lassner , University of California press, London : 1999 , p.21 - 22 .

دورية إلكترونية . محكّمة . ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

أما **الفصل الثاني**، فقد عالج الواقع السياسي لبلاد الأندلس من خلال تقسيمه إلى قسمين؛ الأول عصر الإمارة وما واجههُ الأمراء الأمويون من تحديات داخلية وخارجية، وأردنا من ذلك أن نوضح أن مجموع الخدمات والتسهيلات التجارية التي قدمت في الموانئ الأندلسية لم تكن بمعزل عن اهتمام الدولة ورعايتها، بل إن الدولة بكافة عصورها قد عملت كل ما تستطيع من أجل ذلك وأولها ظهور الاستقرار السياسي المتمثل بالانتقال السلمي للسلطة. والقسم الثاني هو عصر الخلافة ففيه وضحنا بشكل مختصر تلك الأحداث إلى جرت في بلاد الأندلس خلال تلك المدة، وكيف أن ذلك العصر كان مكملاً لعمل عصر الإمارة، كما عمل على ترسيخ روح المواطنة في البلاد، ونهض بها إلى مصاف الدول الراقية آنذاك بحيث أصبحت قبلة العلماء والتجار. وعلى الرغم من ظهور بعض المشاكل السياسية التي أدت الى سقوط دولة بني أمية، إلا أنها ظلت إلى أخر يوم تناضل من أجل المحافظة على كل المكاسب التي تحققت، حتى الإمارات المحلية البسيطة التي ظهرت في بعض الموانئ نلاحظ أنها حافظت على تقديم كل الدعم لبقاء الميناء على ما هو عليه من خدمات وتسهيلات.

وتضمن **الفصل الثالث** النشاط الاقتصادي في بلاد الأندلس، وقام على ثلاثة أركان هي الزراعة، والصناعة، والتجارة. ففي الجانب الزراعي حاولنا الوصول إلى صورة توضح أن العرب المسلمين في بلاد الأندلس كانت لهم دراية كافية بكل جوانب الزراعة من حراثة إلى سقي إلى طبيعة الأرض إلى تسميد وغير ذلك. واستثمروا كل الموارد الزراعية وغير الزراعية في الجانب الصناعي فظهرت المصانع النسيجية، وظهرت الصناعات الحديدية، والغذائية، والخشبية، والتي كان لها الدور الايجابي في توفير الخدمات والتسهيلات التجارية، فضلاً عن الجانب التجاري الذي تميزت به بلاد الأندلس من خلال مجموع الصادرات والواردات إليها، والتي كان لها الدور الكبير في الحاجة إلى وجود مجموعة من الخدمات والتسهيلات التجارية لإنجاح التقدم الصناعي الكبير الذي ظهر في بلاد الأندلس. كما حاولنا إظهار أشهر الطرق التجارية الداخلية منها والخارجية لاسيما تلك المرتبطة بالموانئ.

أما **الفصل الرابع**، فقد عرض وبالتفصيل الخدمات وطبيعة تلك الخدمات وسياسة الدولة التي كانت تقوم على الاحتفاظ بملكية أراضي الموانئ إذ قامت الدولة الأندلسية آنذاك بوضع يدها على كل أراضي الموانئ وعدم السماح لأي كان من التملك فيها، لأنها أراضي عامة وتملكها من قبل فرد معين يؤثر على النشاط التجاري فيها. كما قدمت بلاد الأندلس مجموعة من الخدمات التجارية الأخرى منها توفير العمالة التي تساعد في نقل البضائع وغير ذلك من الأعمال التجارية، فضلاً عن توفير السفن والمراكب وإصلاحها، وتوفير الفنادق والخانات التي تسهم في استقرار التجار وحفظ بضائعهم، وتوفير المياه اللازمة لهم من خلال توفير خدمة السقاية، فضلاً عن توفير المخازن لخزن البضائع التي تحتاج إلى خزن لمدة طويلة، إلى جانب توفير القيساريات، والحمامات، ووسائل النقل، والاهتمام بالطرق والمسالك، وتوفير وسائل الترفيه من متنزهات وملاهي، وتوفير بعض البضائع النادرة التي لا يستطيع التاجر الحصول عليها بسهولة، وتأمين الطرق التجارية الداخلية منها والخارجية، وبناء القناطر والمنائر، وحاولنا خلال ذلك من رسم صورة واضحة لمجموع الخدمات التجارية في الموانئ الأندلسية من خلال ما حصلنا عليه من معلومات من المصادر والمراجع التاريخية.

وعرض **الفصل الخامس** التسهيلات التجارية في الموانئ الأندلسية، والتي كان أشهرها حرية التنقل التي ساعدت وبشكل كبير على تسهيل تنقل التجار القادمين من خارج بلاد الأندلس، فضلاً عن تسهيل نقل الأخشاب من خلال الأنهار بالطريقة المسماة بالتعويم. وعلى الرغم من أن نقل الأخشاب كان يؤثر سلبًا على الأرحية المنصوبة على الأنهار، إلا أن الدولة كانت تسمح بهذه الطريقة، لأنها تسهل على التجار كثيرًا، كما سهلت الحركة البريدية في الموانئ الأندلسية إيمانًا منها بأنها تؤثر إيجابًا في الحركة التجارية من خلال إيصال الأخبار التجارية إلى البلدان الأخرى عبر التجار عن الواقع التجاري، ولأجل احتواء ما هو موجود من حركة تجارية وتسهيل نشاطها عمدت الدولة الأندلسية إلى إنشاء ولاية السوق المختصة بمراقبة كل ما يجري في الاسواق من نشاط في هذا المجال. فضلاً عن ذلك فقد عرض بالحديث عن دار السكة التي تعد من التسهيلات التجارية التي اهتمت بها الدولة الأندلسية، فضلاً عن تسهيلات مالية والعمل بالصكوك والصيرفة والسفتجة والحوالة كما ضمنت الدولة الأندلسية حقوق التجار كأحد وسائل التسهيل التجاري الى جانب البيع بالآجل الذي عرفه السوق ولم يكن للدولة أي جانب سلبي على ظهوره، لاسيما مع التجار من البلدان الاخرى، كما رفعت الدولة في بعض الاوقات بعض الضرائب وسهلت وجود بعض المهن (كالصيرفة) على الرغم من تحذير كتب الحسبة منها إلى أنها لم تمنع بشكل قاطع لأنها كانت تسهل على التجار الحصول على البضائع.

تحليل المصادر والمراجع

تنوعت وتعددت المصادر والمراجع التي تم الارتكاز عليها في بناء هذه الدراسة، اذ اشتملت على مجموعة من المصادر الاولية والمراجع العربية والمعربة والأجنبية، فضلاً عن الدراسات والبحوث والأطاريح العربية والأجنبية والدوريات والمقالات الالكترونية:

اعتمدت الدراسة على مجموعة قيمة من المصادر، ومن المعروف أن التصدي لمثل هذه الدراسات يحتاج إلى الكثير من الجهد والدقة لاقتناص النصوص التي جاءت مبثوثة بين ثنايا المصادر المختلفة التاريخية والفقهية والأدبية وغيرها، فضلاً عن كون الدراسة تتطلب قدرًا من الاجتهاد والترجيح لتوظيف المعلومة في مكانها من السياق. لأن أغلب المصادر لا تتحدد تاريخيًا ولا مكانًا بعينه عند الحديث عن بعض مفاصل الموضوع. واشهر تلك المصادر:

دورية إلكترونية، محكمة، ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

(١) كتب التاريخ

كتاب ابن القوطية[٢] (ت٣٦٧هـ/٩٧٧م) "**تاريخ افتتاح الأندلس**" وفر معلومات مفيدة عن سنوات القحط التي أصابت الأندلس وتأثيرها على الاوضاع الاقتصادية بصورة عامة، وتعد اشاراته عن ظهور النورمان ومهاجمتها لسواحل الأندلس الغربية، وما تبع ذلك من الاهتمام بصناعة السفن في اشبيلية والتأكيد على حماية السواحل الأندلسية ووضع نقاط الحراسة والمراقبة، من الاشارات المهمة التي سبق بها الآخرين من المؤرخين.

وزودنا تاريخ أبي مروان حيان بن خلف بن حسين القرطبي المعروف بـ ابن حيان (ت.٤٦٩هـ/١٠٧٦م) والمعروف كتابه بـ "**المقتبس**" بأجزائه المحققة، بالمعلومات القيمة التي أفادت الدراسة فكان أولها كتاب "**المقتبس في تأريخ رجال الأندلس**"[٣] (القسم الثالث)، الذي اعتنى بنشره: ملشور.م . انطونية إذ أفادت الدراسة في معرفة سنوات القحط التي ضربت بلاد الأندلس خلال تلك المدة. ثم كتاب "**المقتبس من أنباء أهل الأندلس**"[٤]، تحقيق: محمود علي مكي. وهذا الجزء أفادنا كثيرًا في معرفة سنوات القحط في بلاد الأندلس سنوات البحث، كما بين لنا الأخطار الخارجية التي تعرضت لها بلاد الأندلس آنذاك، ودور الأمراء في اهتمامهم بالصناعات، وفي معرفة بعض المهن كالخياطين والنجارين، ومعرفة أسعار الجواري، ووسائل النقل آنذاك، ودور الأمراء في حفظ أمن السواحل من الأخطار الخارجية. ولـ "**المقتبس**" (الجزء الخامس)[٥]، الذي اعتنى بنشره: ب. شالميتا بالتعاون لضبطه وتحقيقه مع: ف . كورنيطي و م. صبح وغيرهما، وهو يتناول معظم عهد الخليفة عبد الرحمن الناصر أهمية كبيرة في الدراسات الأندلسية، ففضلاً عن معرفة سنوات القحط، فقد زودنا بمعلومات عن دور الدولة في صناعة المراكب والسفن وأنواعها، وتوفير الدولة للقيساريات، ودورها في تأمين الطرق الداخلية والسواحل، واهتمام الدولة بالسكة. وكان للجزء الآخر المعروف بـ "**المقتبس في أخبار بلد الأندلس**"[٦]، تحقيق: عبد الرحمن علي الحجي الذي يتناول تاريخ عهد الخليفة الحكم المستنصر فقد أفاد الدراسة بمجموعة من النصوص أهمها مهنة الجزار، وكيف أن دولة الأندلس كانت حريصة على تقديم أفضل الخدمات لمريديها، فضلاً عن معرفة بعض الأمور المتعلقة بصناعة السفن والمراكب كحاجتها إلى الزفت الذي كان يستخدم في صناعة المراكب والسفن.

ولم يكن كتاب ابن الأثير[٧] (ت٦٣٠هـ/١٢٣٢م) المعروف بـ "**الكامل في التاريخ**" بأقل أهمية من كتب أهل المغرب والأندلس؛ لما احتواه من معلومات اعتمدت الدقة فهو وضَّح لنا دور الخليفة الناصر في صناعة السفن والمراكب، ودور الأمراء في الاهتمام بالسقاية وتوفير مياه الشرب في المدن الأندلسية لاسيما الموانئ، ودور الأمير عبد الرحمن الحكم (١٨٠- ٢٠٦هـ/٧٩٦ - ٨٢٢م) بالاهتمام بالطرق التجارية واقامة المتنزهات ودور الدولة الأندلسية في صد جميع التمردات الداخلية والاخطار الخارجية.

أما كتاب أبي الحسن علي بن موسى بن سعيد[٨] (ت٦٨٥هـ/١٢٨٦م) المعروف بـ "**المغرب في حلى المغرب**" فله أهمية كبيرة لأنه أفاد الدراسة، فقد أعطى تصورًا عن الموانئ كميناء لقنت، كما زودنا بمعلومات جيدة عن الجزر الأندلسية ميورقة ومنورقة والبابسة، كما أفاد الدراسة في معرفة الواقع السياسي لبلاد الأندلس خلال تلك المدة، كما رسم الواقع الاقتصادي للبلاد ولاسيما الجانب الزراعي فهو يحدد مناطق زراعة القطن والتين وأماكن تواجد العنبر والزعفران، كما يقدم لنا حالة الصناعات النسيجية في بلاد الأندلس وأماكن دباغة الجلود وصناعة الزجاج، ويزودنا بمعلومات قيمة عن تجارة الجواري والخصيان، وإشارة واضحة عن وجود الفنادق في بلاد الأندلس، ودور الدولة في توفير بعض الخدمات التجارية كالمتنزهات والملاهي.

وكتاب "**نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين ابن الخطيب**" لـ احمد بن محمد التلمساني المقَّري[٩] (ت١٠٤١هـ/١٦٣١م)، وهو كتاب مشهور ودائمًا ما ينقل صراحة عن المؤرخين السابقين له مثل الرازي، فمن خلاله نستطيع أن نستنبط ما احتوته تلك الكتب التي اعتمد عليها ولاسيما تلك المفقودة. فهو يزودنا بمعلومات عن بلاد الأندلس من حيث الموقع الجغرافي والطبيعة الجغرافية وتأثيرهما على المناخ، فضلاً عن تحديد أماكن وجود المحاصيل الزراعية والفواكه في بلاد الأندلس، واهتمام الأمراء والخلفاء بالصناعات الحريرية والنسيجية، وأهم الصادرات والواردات الأندلسية، كما يزودنا بالأرقام عن عدد الحمامات والفنادق هنالك، فضلاً عن تزويدنا بمعلومات عن خدمة

(٢) ابن القوطية، ابو بكر محمد بن عمر القرطبي، **تاريخ افتتاح الأندلس**، تح: أنيس الطباع ، دار النشر للجامعيين، بيروت، ١٩٥٧.

(٣) ابن حيان، أبو مروان حيان بن خلف بن حسين القرطبي، **المقتبس في تأريخ رجال الأندلس** (القسم الثالث)، اعتنى بنشره: ملشور م. انطونية، مطبعة بولس كنتر الكتبي، باريس، ١٩٣٧.

(٤) ابن حيان، **المقتبس من أنباء أهل الأندلس**، تحقيق: محمود علي مكي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٧٣.

(٥) ابن حيان، **المقتبس** (الجزء الخامس)، اعتنى بنشره: ب. شالميتا مع: ف . كورنيطي و م .صبح وغيرهما، المعهد الاسباني العربي للثقافة – كلية الآداب بالرباط، مدريد، ١٩٧٩.

(٦) ابن حيان، **المقتبس في أخبار بلد الأندلس**، تحقيق: عبد الرحمن الحجي، دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٥.

(٧) ابن الأثير، عز الدين أبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني، **الكامل في التاريخ**، ط٢، دار المعرفة، بيروت، ٢٠٠٧.

(٨) ابن سعيد، أبو الحسن علي بن موسى، **المُغرب في حلى المَغرِب**، ط٢، تح: شوقي ضيف، دار المعارف مصر، د.ن.

(٩) المقَّري، أحمد بن محمد التلمساني، **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين ابن الخطيب**، تح: احسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٦٨.

دورية إلكترونية .محكّمة .ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

النقل التجاري ومقدار الأجرة التي تدفع لذلك، وعدد الحوانيت، ويزودنا بإشارات مهمة عن السكة والصيرفة.

(٢) كتب الجغرافية والبلدان:

كتاب أبو القاسم عبيد الله بن عبد الله المعروف بابن خرداذبه[١٠] (ت. في حدود ٢٨٠هـ/٨٩٣م) المشهور بـ "**المسالك والممالك**"، الذي استفدت منه في معرفة الطرق التجارية التي كانت تربط بين المدن الأندلسية والموانئ لاسيما الطريق الذي كانت تسلكه قوافل الراذانية. ثم كتاب "**صفة الأندلس**" لأحمد بن محمد بن موسى الرازي[١١] (ت٣٤٤هـ/٩٥٥م). ويعد هذا المصدر من المصادر المهمة في دراسة الواقع الاقتصادي لبلاد الأندلس، والنسخة الأصلية لهذا الكتاب مفقودة، لكن وجود نسخة منه مترجمة إلى اللغة البرتغالية ساعد المستشرق ليفي بروفنسال من ترجمته إلى اللغة الفرنسية ونشره في مجلة الأندلس في مدريد؛ ويصف طبيعة أرض الأندلس التي ساعدت على ازدهار الزراعة بفضل وفرة المياه وخصوبة الأرض، كما يتعرض إلى ذكر أهم ما عُرفت به الأندلس من الإنتاج الزراعي والثروة الحيوانية، ووفرة ونشاط الأسماك إلى غير ذلك من الجوانب الاقتصادية الأخرى، وقد وصلت الكثير من نصوص هذا الكتاب أيضًا في كتب المتأخرين مثل كتاب الروض المعطار للحميري وكتاب نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب للمقَّري.

ويعد كتاب ابن حوقل[١٢] (ت٣٦٧هـ/٩٧٧م) الموسوم بـ "**صورة الارض**" من المصادر التي أثْرَت الدراسة بالكثير من المعلومات عن تجارة العبيد وطريق (الراذانية العالي) وذكر أهم الموانئ الأندلسية والمدن التي أسهمت مساهمة كبيرة في الحياة الاقتصادية، وأهم الصادرات والواردات التي كانت تخرج منها أو تدخل إليها، وعرض بشيء من التفصيل الخدمات التي كانت تقدمها الموانئ الأندلسية من توفير الراحة من فنادق وخانات، فضلاً عن الخدمات الأخرى التي تقدم للتجار، ولم يغفل ابن حوقل حتى عن الضرائب التي كانت تجبى من التجار والفوائد التي كانت تجنيها الدولة من ذلك، وأما الطرق التجارية فقد كان لها نصيب من كتابه فقد أشار إلى أهم الطرق التجارية التي كانت تربط الموانئ الأندلسية بعضها مع البعض الآخر من ناحية، والطرق التجارية السالكة مع موانئ المغرب وأوروبا من ناحية أخرى.

وكان لابن حزم[١٣] (ت٤٥٦هـ/١٠٦٣م) وكتابه "**فضائل الأندلس وأهلها**"، أهمية كبيرة؛ فقد أفاد الدراسة في معرفة دور بلاد الأندلس في الحركة التجارية العالمية، ومن خلال هذه المعلومة يتمكن أي باحث في رسم فكرة كاملة عن واقع التجارة في بلاد الأندلس خلال عصري الإمارة والخلافة.

وكان لكتاب أحمد بن عمر بن انس العذري[١٤] (ت٤٧٨هـ/١٠٨٥م) المعروف بـ "**نصوص عن الأندلس من كتاب ترصيع الأخبار وتنويع الآثار**"، و"**البستان في غرائب البلدان والمسالك إلى جميع الممالك**"، أهمية كبيرة في تزويد الدراسة بمعلومات جيدة لاسيما حركة المراكب والسفن من بلاد الأندلس إلى بلاد المغرب العربي، وعن ميناء المرية وتاريخ تأسيسه، فضلاً عن معلومات جيدة عن أغلب موانئ الأندلس، وعن التمردات والأخطار الخارجية المشهورة آنذاك، فضلاً عن أشهر المحاصيل التي تزرع في بلاد الأندلس كالرز والقطن والزيتون وقصب السكر، واهتمامها بالصناعات النسيجية، كما زودنا بأشهر الطرق التجارية.

وافاد كتاب "**المسالك والممالك**" لـ عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري[١٥] (ت٤٨٧هـ/١٠٩٤م) الدراسة كثيرًا، فهو حدد لنا تعريفًا خاصًا بالميناء، كما زودنا بمعلومات جيدة عن الموانئ الأندلسية والمغربية وعن بلاد الأندلس وجغرافيتها، وأشهر صادراتها وواردتها. و"**نزهة المشتاق في اختراق الآفاق**" لـ محمد بن محمد بن عبد الله بن إدريس الحمودي الحسيني المشهور بالشريف الادريسي[١٦](ت٥٦٠هـ/١١٦٤م)، يحتوي هذا الكتاب في ثناياه على الكثير من المعلومات الاقتصادية المتعلقة ببلاد الأندلس لاسيما الموانئ الأندلسية المشهورة، فضلاً عن احتوائه على معلومات تتعلق بالزراعة والصناعة والتجارة، كذلك تزويدنا بمعلومات عن الواقع السياسي وأخرى قيمة عن الحمامات والحوانيت والقناطر.

وكان لكتاب محمد بن أيوب بن غالب[١٧] (ت٥٧١هـ/١١٧٥م) وهو قطعة من كتاب (**فرحة الأنفس في تاريخ الأندلس**) أهمية علمية كبيرة، إذ زودنا بمعلومات عن مناطق زراعة القمح، والقطن،

(١٠) ابن خرداذبه، أبو القاسم عبيد الله بن عبد الله، **المسالك والممالك**، مطبعة بريل، ليدن، ١٨٨٩.

(١١) الرازي، أحمد بن محمد بن موسى، **صفة الأندلس**، نشرها بالفرنسية: ليفي بروفنسال، مجلة الأندلس، مدريد، ١٩٥٣م، ع١٨، ج١. تحت عنوان:
La Description de L'Espagne, Ahmad al- Razi, Al-andalus, Revesta les estudias Arabes de medrid Granada, XVIII, 1953 .

(١٢) ابن حوقل، محمد بن علي النصيبي، **صورة الأرض**، دار صادر، بيروت، د.ن.

(١٣) ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد، **فضائل الأندلس وأهلها**، نشر وتقديم: صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت، ١٩٦٨.

(١٤) العذري، أحمد بن عمر بن انس، **نصوص عن الأندلس** من كتاب **ترصيع الأخبار وتنويع الآثار**، و**البستان في غرائب البلدان والمسالك إلى جميع الممالك**، تح: عبد العزيز الاهواني، مطبعة معهد الدراسات الاسلامية، مدريد، ١٩٦٥.

(١٥) البكري، عبد الله بن عبد العزيز بن محمد، **المسالك والممالك**، تح: جمال طلبة، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٣.

(١٦) الشريف الإدريسي، محمد بن محمد بن عبد الله بن إدريس الحمودي الحسيني، **نزهة المشتاق في اختراق الآفاق**، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٩٩٤.

(١٧) ابن غالب، محمد بن أيوب، **نص أندلسي جديد** قطعة من كتاب (**فرحة الأنفس في تاريخ الأندلس**)، تح: لطفي عبد البديع، مجلة معهد المخطوطات العربية، مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٥٥، مج١، ج١.

دورية إلكترونية، محكّمة، ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

والكتان، والزيتون، والصنوبر، والعنب، وقصب السكر، والجوز، واللوز، والزعفران، والعنبر، وأماكن وجود الصناعات الحديدية، وصناعة الأطعمة، والصناعات النسيجية، فضلاً عن معرفة الطرق التجارية التي تربط المدن الأندلسية بالموانئ.

أما كتاب أبي الحسن علي بن موسى بن سعيد[١٨] (ت٦٨٥هـ/١٢٨٦م) المعروف بـ **"الجغرافيا"** فيعد من أهم المصادر التي اعتمدت عليها الدراسة وأفادت منها في معرفة موانئ المغرب العربي وأهم الخدمات التي قدمت فيها، فضلاً عن معرفة الطبيعة الجغرافية لبلاد الأندلس ولاسيما الجبال والأنهار، وأعطى تصورًا عن الواقع الزراعي مثل: زراعة الحبوب، والواقع الصناعي مثل: صناعة النسيج وصناعة الأخشاب، كما عرض الكتاب ما قدمته الدولة من خدمات أخرى مثل المنائر.

إن الباحث في تاريخ الأندلس لا يمكن له الاستغناء عن كتاب **"الروض المعطار في خبر الأقطار"**،[١٩] وكتاب **"صفة جزيرة الأندلس"**[٢٠] – وهو ما يخص بلاد الأندلس فصله وحققه ليفي بروفنسال – لـ محمد بن عبد المنعم الحميري (عاش في القرن ٩هـ/١٥م) وهو من المؤلفات المهمة في معرفة المدن والمواقع الأندلسية، فضلاً عن تحديد المسافات بين المدن والمواقع المختلفة، وقد قدم معلومات مفيدة عن موانئ الأندلس، وموقعها وأهميتها الاقتصادية خلال العصور المختلفة التي عاشتها الأندلس.

(٣) كتب الحسبة:

من أهم كتب الحسبة كتاب **"أحكام السوق"** لأبي زكريا يحيى بن عمر[٢١] (ت٢٨٩هـ/٩٠٢م) الذي زودنا بمعلومات عن والي السوق، أو ما يُعرف بالمحتسب ودوره في مراقبة السوق، ومعرفة النقود المزيفة. ويعد كتاب **"ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب"** من أهم الكتب التي أفادت الدراسة، فرسالة محمد بن احمد التجيبي بن عبدون[٢٢] (ت: في النصف الاول من ق٦هـ/١٢م) زودتنا بمعلومات عن الموانئ والمراسي ودور الدولة في مراقبتها ومنع امتلاك الأراضي فيها. فضلاً عن مراقبة أهل المهن والصناعات.

(١٨) ابن سعيد، أبو الحسن علي بن موسى، **الجغرافيا**، تح: إسماعيل العربي، منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٧٠.

(١٩) الحميري، محمد بن عبد المنعم، **الروض المعطار في خبر الأقطار**، ط٢، تح: إحسان عباس، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٤.

(٢٠) الحميري، **صفة جزيرة الأندلس** منتخبة من كتاب **الروض المعطار في خبر الاقطار**، ط٢، عني بنشرها وتصحيحها وتعليق حواشيها: ليفي بروفنسال، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٨.

(٢١) ابن عمر، أبو زكريا يحيى، **أحكام السوق**، تح: محمود علي مكي، مطبعة معهد الدراسات الاسلامية في مدريد، صحيفة معهد الدراسات الاسلامية في مدريد، المجلد الرابع، ع١-٢، ١٩٥٦.

(٢٢) ابن عبدون، محمد بن أحمد التجيبي، **رسالة ابن عبدون في القضاء والحسبة**، نشرت ضمن كتاب **ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب**، تح: إ. ليفي بروفنسال، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة، ١٩٥٥.

ورسالة أحمد بن عبد الله بن عبد الرؤوف[٢٣] (ت في النصف الثاني من ق٦هـ/١٢م) زودت الدراسة بمعلومات عن المهن ومراقبتها لمنع الغش ما يضمن تطمين التجار بمحاربة الغشاشين. أما الكتاب المعروف **"في آداب الحسبة"**، ومؤلفه محمد بن أبي محمد الأندلسي السقطي[٢٤] (ت٦٣١هـ/١٢٣٤م) فمن خلاله عرفنا بعض المهن التي لها علاقة بمجموع الخدمات التجارية التي ظهرت في موانئ الأندلس ولاسيما النشارون الذين يقطعون الأشجار.

وكان لكتب النوازل والأحكام أهمية كبيرة في كتابة وتدوين الدراسة، فقد اعتمدت على عبد الرحمن بن قاسم الشعبي المالقي[٢٥] (ت٤٩٧هـ/١١٠٣م) وكتابه **"الأحكام"** فقد زودنا بإشارات عن وجود الفنادق التخصصية في بلاد الأندلس، وإشارات قيمة عن وجود دواب الكري والأجرة في بلاد الأندلس، فضلاً عن إشارة وجود الاهراء الكبيرة هنالك والتي كانت بمثابة (مخازن كبيرة للحبوب)، وكانت من أهم الخدمات التجارية آنذاك، فضلاً عن ضرورة ضمان حقوق التجار. وكذلك كتاب الونشريسي لـ أحمد بن يحيى[٢٦] (ت٩١٤هـ/١٥٠٨م) المعروف بـ **"المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي علماء افريقية والأندلس والمغرب"** الذي أفاد الدراسة بمعلومات مهمة لاسيما في مجال التسهيلات المالية (الحوالة والصيرفة) فضلاً عن الفنادق.

خاتمة

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، ولعل أبرزها ما يلي:

- تميزت بلاد الأندلس بطبيعة جغرافية ومناخ أتاح لها تنوعًا في التضاريس والمناخ ساعد على تنوع الموارد الاقتصادية، فاستثمر العرب المسلمون ذلك التنوع وبنوا اقتصادًا مميزًا للدولة.
- إن طبيعة موقع بلاد الأندلس وكونها شبه جزيرة محاطة بالمياه من ثلاث جهات، دفعت القائمين على أمرها قبل الإسلام وبعده على إنشاء الكثير من الموانئ والمراسي البحرية في نواحي المشرق من البلاد وغربها، وقد تنوعت الخدمات التي قدمتها هذه المنشآت بين العسكرية والمدنية والتجارية.

(٢٣) ابن عبد الرؤوف، أحمد بن عبد الله، **رسالة أحمد عبد الله بن عبد الرؤوف في آداب الحسبة والمحتسب**، نُشرت ضمن كتاب **ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب**، تح: إ. ليفي بروفنسال، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة، ١٩٥٥.

(٢٤) السقطي، محمد بن أبي محمد الأندلسي، **في آداب الحسبة**، اعتناء: ج. س. كولان و إ. ليفي برفنسال، مكتبة ارنست ليرو، باريس، ١٩٣١.

(٢٥) المالقي، عبد الرحمن بن قاسم الشعبي، **الأحكام**، تقديم وتحقيق: الصادق الحلوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٢.

(٢٦) الونشريسي، أحمد بن يحيى، **المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي علماء افريقية والأندلس والمغرب**، خرجه جماعة من الفقهاء بإشراف: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٠.

دورية إلكترونية، محكّمة، ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

- وفرت الأندلس خلال عصري الإمارة والخلافة الظروف كافة التي تساعد على نمو النشاط الاقتصادي، من خلال القضاء على كل التمردات الداخلية ومواجهة الأخطار الخارجية، وتأمين طرق المواصلات.
- إن وجود نشاط اقتصادي مع وجود معابر (موانئ) محددة لاستثمار ذلك النشاط حتم ذلك على إيجاد مجموعة من الخدمات والتسهيلات التجارية في تلك الموانئ.
- ظهور العديد من الخدمات التجارية في تلك الموانئ لاحتواء ذلك النشاط التجاري الكبير، مثل توفير الفنادق والحمامات والمخازن وبناء السفن وتصليحها وبناء القناطر وترميم الطرق.
- اهتمت الدولة الأندلسية بالموانئ بشكل كبير، بحيث أنها أناطت ذلك إلى موظفين إداريين لمتابعة الموانئ يتمثلون بوالي السوق وأتباعه.
- حاولت الدولة الأندلسية تقديم الخدمات كافة للتجار والوافدين على الموانئ من ضمنها المتنزهات والملاهي.
- أثبتت الدراسة أن الأندلسيين استخدموا نوعًا معينًا من مواد من التخزين لم تكن معروفة لدى غيرهم، سمتها وثائق الجنيزا بـ (ALUM).
- قدمت الدولة الأندلسية كافة التسهيلات التجارية لضمان نشاط الحركة التجارية في البلاد والموانئ خاصة، فسكت النقود وسهلت عمل الصيارفة.
- ربطت الدراسة ربطًا عفويًا بين الاستقرار السياسي واستتباب الأمن، وبين الازدهار الاقتصادي، وأظهرت بما لا يقبل الشك بأن قمة الازدهار الاقتصادي كان في عصور القوة والاستقرار السياسي والعلو على الممالك الاسبانية الشمالية، وأن المفاصل الأساسية من الاقتصاد، والزراعة، والصناعة، والتجارة، وتأمين الطرق وحمايتها من اللصوص، فضلاً عن حماية التجار الوافدين من الخارج وتسهيل جهات الانتقال من مكان إلى آخر برًا أو بحرًا، ما كانت لتزدهر وتزهو إلا في مثل هذه البيئة الاقتصادية الملائمة. وبذلك أصبحت الأندلس من أغنى دول العصور الوسطى في عصر الخلافة خاصة، وكانت عملتها من دنانير ودراهم من أمثل العملات قيمة لدى التجار.

دورية إلكترونية، محكّمة، ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449